الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الجمعة
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ٩/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد انسانالي
(رئيس الجمعية العامة)

المحتويات

إقرار جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند اضافي مقدم من ألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسوفاكيا، وكرواتيا

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/BUR/48/SR.6
22 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٤٥

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند اضافي مقدم من ألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وكرواتيا (A/48/239)

١ - الرئيس: دعا المكتب إلى النظر في طلب مقدم من عدد من البلدان لإدراج بند معنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" (A/48/239) في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

٢ - وأبدى ممثل بلغاريا رغبته في التكلم أمام المكتب بشأن هذا الموضوع وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٣ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد باشوفسكي (بلغاريا) الى طاولة اجتماع المكتب.

٤ - السيد باشوفسكي (بلغاريا): قال إن الدول المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن دول أخرى في المنطقة، إقرارا منها بالأهمية البالغة للجزاءات قد التزمت بتطبيق التدابير التي فرضها مجلس الأمن تطبيقا صارما. وقد اعترف في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وهيئاته الفرعية بمساهمتها الكبيرة في هذا الصدد. وللأسباب المشروحة في المذكرة التفسيرية الواردة في الوثيقة A/48/239، وضع تطبيق هذه المجموعة الشاملة من الجزاءات التجارية والاقتصادية عبئا هائلا على تلك الدول، عاد بالفعل بعواقب خطيرة على تنميتها الاقتصادية واستقرارها السياسي والاجتماعي. ومن ثم هناك ضرورة ملحة الى أبلغ درجة تقضي بأن تتخذ الجمعية العامة اجراء ملائما في الوقت المناسب للتصدي لهذه الحالة. وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره. وأوضح أن المداولات بشأن هذا الموضوع لن تضر بأي حال من الأحوال جهود الأمم المتحدة الرامية الى التوصل الى حل سياسي سلمي ودائم للأزمة اليوغوسلافية، وأن الدول التي يتكلم باسمها تقترح إحالة البند الاضافي في جدول الأعمال الى اللجنة الثانية، وضمه الى المواضيع المماثلة المدرجة بالفعل في جدول أعمالها.

٥ - السيدة فازيشت (الهند): قالت إن حكومتها تؤيد تأييدا تاما إدراج البند الاضافي كما هو مطلوب. وأضافت أن القلق يساور الهند منذ فترة بشأن مواقع شتى للنزاع في العالم تعاني فيها بلدان ثالثة من صعوبات بسبب الامتثال للجزاءات الناجمة عن اجراءات دولية مأذون باتخاذها حسب الأصول. والمادة ٥٠ من الميثاق تتحوط تحديدا لمثل هذه الحالات، التي تجري بشأنها مناقشات في محافل أخرى، والتي يتصل

(السيدة فازيشت، الهند)

بموضوعها القرار ٤٧/١٢٠. وإن الهند على ثقة من أن مناقشة البند الجديد في اللجنة الثانية لن تضر بأي مناقشات جارية أخرى.

٦ - السيد وود (المملكة المتحدة): قال إن وفده يؤيد هو الآخر طلب ادراج بند جديد يحال إلى اللجنة الثانية. وأعرب عن اغتباط وفده لأن المذكرة التفسيرية تؤكد ما للدول من مسؤولية أولية لا بد منها من كفالة التطبيق الصارم للجزاءات الالزامية، ولكنه يلاحظ أن مجموعة من العوامل تجعل تنفيذها رهنا بصفة خاصة لبلدان المنطقة. وقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل اجراءات لدعم هذه البلدان وعرض تقديم المساعدة في ادارة الجزاءات، ولكن يمكن، بل وينبغي، بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وإدراج البند الجديد من شأنه أن يزيد الوعي بالمشاكل التى تجابه البلدان المتضررة.

٧ - السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد ادراج البند الاضافي المطلوب واحالته إلى اللجنة الثانية. وأضاف قائلا إن العواقب الاقتصادية للجزاءات عواقب خطيرة جدا بالنسبة لدول وسط وجنوب أوروبا وتستوجب أن تنظر فيها الأمم المتحدة بعناية.

٨ - السيد ليغال (فرنسا): قال إن وفده يؤيد ادراج البند الاضافي المقترح. ولا جدال في حدة المشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة، سواء أكانت من البلدان المقدمة للاقتراح أم لم تكن. ومن ثم فإنها تتطلب دراسة جدية من جانب الأمم المتحدة. ومناقشة التدابير الممكنة لتخفيف حدة المشكلة ينبغي بالطبع أن تضع في الاعتبار بعض القيود، مثل الحاجة إلى المحافظة على التوازن بين المؤسسات والى اتباع نهج واقعي إزاء المسائل المتعلقة بالميزانية؛ غير أن هناك مجالا متاحا لاتخاذ بعض المبادرات.

٩ - السيد مونغبي (بنن): قال إن حكومته تؤيد تأييدا تاما ادراج البند الاضافي. غير أنها ترى أنه ينبغي أن يجري دوما تقييم دوري لأي جزاءات تفرض بموجب الميثاق.

١٠ - السيدة فريتش (لختنشتاين)، والسيدة فلوريس (أوروغواي): قالتا إنهما تؤيدان ادراج البند.

١١ - وقرر المكتب التوصية بأن تدرج الجمعية العامة البند الاضافي في جدول الأعمال.

١٢ - وقرر المكتب التوصية بأن تحيل الجمعية العامة البند إلى اللجنة الثانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٠